الأمم المتحدة وقضايا حقوق الانسان

دراسة في حالتي: دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى

سعيج وسيلة

باحثة دكتوراه

جامعة بومرداس

الملخص

أضحى مفهوم حقوق الإنسان من المفاهيم الشائعة الاستخدام، في الأدبيات السياسية الحديثة وكذا في الخطاب السياسي المعاصر . كما أضحى يمثل نموذجا لمفاهيم عدة تحاول المنظومة اللبرالية الغربية والولايات المتحدة الامريكية استغلالها سياسيا. وعولمتها على الشعوب الأخرى، في اطار محاولتها لفرض هيمنتها وتحقيق مصالحها القومية .وقد باتت قضايا حقوق الانسان تستخدم كسلاح من قبل الدول الغربية الكبرى، ضد الدول التي تتعارض مصالحها مع مصالح تلك الدول الكبرى. بهدف زعزعة نظمها السياسية باعتبارها دولا خارجه عن الشرعية الدولية، ومبادئ النظام العالمي الجديد. القائمة على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .

وانطلاقا من ذلك باتت قضايا انتهاكات حقوق الانسان في مختلف الدول. تخضع للتفسير الظرفي لمصالح الدول الكبرى، الفاعلة على مستوى منظمة الامم المتحدة ومجلس الأمن، وتعالج وفق انتقائية وازدواجية في المعايير .

وبذلك أضحى ملف انتهاكات حقوق الإنسان، يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه مصداقية منظمة الأمم المتحدة، في مختلف الازمات الانسانية الدولية منذ نهاية الحرب الباردة. وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في النسق الدولي، تنتقد وتتدخل في كل الدول التي لا تمتثل لمعايير الديمقراطية الغربية .

Summary

The human rights concept has become common to use in modern political literature, and contemporary political discourses. It has also become a model of several concepts tries Western liberalism led by the United States to globalize over other peoples, as part of its attempt to impose its hegemony in order to achieve its national interests.

Human rights issues have become a weapon used by the major Western nations against countries which their interests are contrary with the interests of these big countries. In order to destabilize their political systems as they are out of international legitimacy and the principles of a new world order based on democracy and respect for human rights.

On this basis, are human rights violations issues in various countries. Subject to the interpretation circumstantial to the interests of the major active powers at the United Nations and the Security Council and treated according to selective standards. and represents one of the most important challenges, of the credibility of the United Nations in various international humanitarian crises, since the end of the Cold War and the emergence of the United States as the sole super power in the international system criticize and intervene in all countries obeyn't to Occidental democracy standards.

مقدمة

ترتبط قضايا ومفاهيم حقوق الانسان بمبادئ وقيم معروفة، كالحرية والعدالة والمساواة، تداولتها مختلف الحضارات الانسانية المتعاقبة، ونادت بها مختلف الثورات التاريخية.

أضحى الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الانسان لا سيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية، من أهم السمات المميزة للنظام الدولي المعاصر. حيث باتت قضايا ومفاهيم حقوق الانسان من الادوات الشائعة الاستخدام في الادبيات السياسية الحديثة، وكذا في الخطاب السياسي المعاصر.

أفرزت نهاية الحرب الباردة نظاما عالميا جديدا، قائما على هيمنة الايديولوجية النيو-لبرالية التي تتخذ من الديموقراطية وحقوق الانسان ركائز أساسية لها، ما لبثت أن شكلت لاحقا مرجعا أساسيا لسلوكات مختلف الفواعل الدولية. ومما زاد من تعميق تلك الصورة، هو تبني الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على عالم ما بعد الحرب الباردة لهذه الايديولوجية، في إطار ترابط وتشابك للعالم بفعل عمليات العولمة. وفي ظل هذه التغيرات الجديدة الطارئة على واقع عالم ما بعد الحرب الباردة، تلاشى دور منظمة الأمم المتحدة في التعاطي مع قضايا انتهاكات حقوق الانسان في مناطق مختلفة من العالم. وهو ما يدفعنا للتساؤل:

كيف تأثرت قضايا حقوق الانسان بعمليات العولمة؟ وما مدى تأثير هذه التغيرات على دور الأمم المتحدة كمنظمة دولية منوطة بحماية حقوق الانسان؟

الفرضية المركزية

أفضت عمليات العولمة إلى خلق ظروف ملائمة لإلغاء دور المؤسسات الدولية في القيام بواجباتها ازاء قضايا انتهاكات حقوق الإنسان.

المحور الأول: حقوق الانسان بين العالمية والعولمة

تقترن مبادئ حقوق الإنسان بصفة العالمية، كما ورد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان. بالرغم من أن تأصيله التاريخي نابع من خصوصية ثقافية غربية، منبثقة عن وثيقة العهد الاعظم البريطانية الصادرة في 1215، وثيقة الاستقلال الامريكية الصادرة في 1776، وإعلان حقوق الانسان والمواطن الفرنسي 1789[(1)].

فمن الناحية المفاهيمية تحمل العالمية "Universalisme"، معنى يتضمن طموحا نحو الارتقاء بما هو خصوصي إلى مستوى عالمي وكوني[(2)]. هي توجه نحو التفاعل بين الحضارات والثقافات، والتكامل والتعارف بين الأمم والشعوب. في ظل الاحتفاظ بالاختلاف الثقافي والقبول بالخلاف الإيديولوجي للآخر[(3)].

تضمن معنى العالمية في مجال حقوق الإنسان، الشمولية، فكل الحقوق المعنية في هذا السياق، سواء كانت سياسية، اقتصادية أو إجتماعية وثقافية، فهي حقوق للناس كافة، وهي حقوق للإنسان باعتباره إنسان[(4)].

اكتسبت قضايا حقوق الإنسان بعدا عالميا من الناحية القانونية والتنظيمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، من خلال هيئة الأمم المتحدة التي عملت منذ نشأتها سنة 1945، على توسيع نشاطها ليشمل حماية حقوق الإنسان. وهو ما تجلى بوضوح في الميثاق المؤسس للهيئة. الذي يعتبر أول وثيقة في تاريخ التنظيم الدولي، أشارت بوضوح كامل إلى مسؤولية المجتمع الدولي، في إقرار وحماية حقوق الانسان. وقد أشارت العديد من مواد الميثاق إلى ذلك[(5)]، أهمها ما جاء في الديباجة ونص الفقرة ج من المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة:

«تعمل الامم المتحدة على أن يشيع في العالم احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا». [(6)]

لعبت منظمة الأمم المتحدة، تبعا لذلك، دورا هاما في إخراج مسألة حقوق الانسان من المستوى المحلي، الذي يعتبرها مجرد شأن من الشؤون الداخلية للدولة إلى المستوى العالمي لتصبح جزء من القانون الدولي. يتكفل المجتمع الدولي في إطار الهيئة الأممية بتطبيق مبادئها، في ظل تراجع الفكر الذي كان يعتبر قضايا حقوق الانسان وحمايتها مجالا محفوظا للدولة تضطلع لوحدها بتنظيمه[(7)]. وقد استند نظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان إلى ثلاث وثائق

أساسية شكلت ما يسمى بالميثاق الدولي لحقوق الإنسان **(The International Bill of Human Rights)** [*] [8]

أسس الاعلان العالمي لحقوق الانسان [**] لمفهوم العالمية؛ الذي أريد به أن يشيع في العالم احترام كافة المواثيق الدولية لحقوق الانسان[9]، دون تمييز أو مفاضلة. مع قابلية مفاهيم ومبادئ حقوق الانسان للتطبيق وجوبا في كافة المجتمعات أين كانت، وأين كانت التمايزات الاجتماعية والاقتصادية التي تميز كل مجتمع عن الاخر[10].

تراجعت فكرة عالمية حقوق الانسان خلال فترة الحرب الباردة، بسبب تبني الدول الرأسمالية لنمط الديمقراطية الليبرالية التي تؤيد الحقوق المدنية والسياسية، المرتبطة باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية وظهور مبادئ الثورة الفرنسية. وتبني الدول الاشتراكية لنمط الماركسية الشيوعية التي تؤيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ارتبطت بانتصار المذهب الماركسي[11].

لذلك كان لسقوط المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي في مطلع التسعينيات، انعكاسا جليا على خطاب حقوق الانسان وعالميته. حيث وجد المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فرصة سانحة للاتجاه نحو عولمة فهمه الخاص للديمقراطية وحقوق الانسان على المجتمع الدولي. باعتباره المفهوم الاصلح والأقدر على البناء، ويمثل تراثا مشتركا للإنسانية جمعاء لا تراث حضارة بعينها، مخفيا وراء ذلك حقيقة أنه يعكس نتائج تغير موازين القوى وإرادة الهيمنة[12].

تجسد هذا بوضوح أكبر في المسار الذي اتخذه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المنعقد في فيينا سنة 1993. حيث أكدت الوثيقة النهائية لبرنامج عمل فيينا على: مسألة عالمية حقوق الانسان، تكاملها وعدم قابليتها للتجزئة، على اعتبار أنها حقوق متداخلة فيما بينها وغير قابلة للتقسيم، فهي حقوق مرتبطة ببعضها البعض، يؤدي تطوير وتحسين أي حق منها دون استثناء أو تهميش في تطبيقه، إلى تطوير وتحسين بقية الحقوق[13].كما ورد في الفقرة 5 من ديباجة الاعلان [14].

بالإضافة إلى خاصية العالمية التي أرستها الوثيقة النهائية لمؤتمر فيينا، تم التركيز على الديمقراطية كفلسفة حكم، قائمة على تحقيق شروط التمكين السياسي للمواطن. من خلال إقرار مبدأ قداسة المواطنة كمصدر مجالي للمشروعية. ومن هنا أصبحت كل من المشروعية والنسق الحقوقي العالمي يشكلان مرجعا أساسيا لتقييم النظم السياسية[15]، بعد أن أضحت الاتهامات بانتهاكات حقوق الانسان من قبل المجتمع الدولي، من أقوى التهم التي يمكن ان تثار على صعيد السياسة الدولية[16] .وباسمها يتم انتقاد الأنظمة والدول التي ما عاد مسموحاً لها أن تتذرع بسيادتها، لتمنع الآخرين من توجيه اللوم لسياساتها في ميدان حقوق الانسان[17].

انطلاقا من ذلك يتضح لنا جليا، أن هذه الإعادة والتكرار في الإشارة للعالمية ما هي إلا محاولة للتأكيد على أحادية المرجعية الحقوقية، المشكلة للنسق الحقوقي العالمي وهي المرجعية الغربية. وبناء عليه، فإن معنى العولمة في مجال حقوق الانسان يختلف كلية عن معنى العالمية في ذات السياق.

العولمة ترجمة للكلمة الانجليزية **Globalization**التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة. ظهر لأول مرة في مجال المال والتجارة والاقتصاد، بالولايات المتحدة الأمريكية[18].غير أنها لم تعد مقتصرة على المجال الاقتصادي فحسب، بل إنه يجري الحديث عنها اليوم بوصفها نسقا من التفاعلات بين متغيرات نظامية عبر القطاعات المختلفة، تؤثر على بنية النظام الدولي ككل، بقدر ما تؤثر على هوية الوحدات المشكلة لذلك النظام[19] .تتجاوز أبعادها مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال، لتشمل أيضا مجال الفكر والإيديولوجيا والسياسة.

يسمح لنا هذا المعنى أن نفترض بأن الدعوة إلى العولمة بهذا المعنى إذا صارت من دولة معينة، فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط يخص تلك الدولة ليشمل الكل. وهذا ما يعني أن الدعوة إلى العولمة ما هي إلا دعوة إلى توسيع النموذج الأمريكي وفسح المجال له ليشمل العالم كله. وبناء عليه فإن عولمة حقوق الإنسان تعني الفرض الانفرادي لفهم يستند الى مرجعية تخص حضارة معينة، باعتباره المفهوم الأسمى لحقوق الإنسان الذي ينبغي أن يسود العالم، وهو المفهوم **الغربي الأمريكي لحقوق الانسان** .باعتبارها ثقافة الأمة الصاعدة والساعية للهيمنة على العالم كله[20].

يسير الاتجاه، منذ انتهاء الحرب الباردة يسير نحو النظر الى حقوق الانسان كمصلحة قومية أمريكية، تتمثل في المقام الاول بنشر المفاهيم المرتبطة بحقوق الانسان في الفكر الرأسمالي. على اعتبار أن التحرر الفكري يواكبه تحرر اقتصادي، وهو ما يعني اقتصادا مفتوحا أمام الشركات الامريكية وزيادة الاعتماد الدولي المتبادل، على النحو الذي لا يمكن أي دولة في المستقبل من الانعزال. وبالتالي حرمان باقي الدول الاخرى من مواردها وثرواتها الطبيعية .

لاقت هذه النظرة الغربية الأمريكية دعما نظريا في حقبة التسعينيات، إذ جاءت العديد من الكتابات متضمنة دعوة صريحة، لكي تتبنى الولايات المتحدة هدف نشر الرؤية الغربية لحقوق الانسان في العالم. ومن ذلك ما تضمنته أحد المؤلفات الحديثة لـ **جوشوا مورافشيك Joshua Muravchik** [*] بعنوان **":حتمية الزعامة الامريكية"**، الذي اظهر فيه اعتقاده الصريح بإمكانية ان تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا مهما في نشر الفهم الغربي لحقوق الانسان، من خلال الدبلوماسية الهادئة والمساعدات، وحتى من خلال العمل العسكري إن لزم الأمر[21] .

ساهمت نظرية فرانسيس فوكوياما **Francis Fukuyama** "، من جهة أخرى، معلنة لسيادة المفاهيم الغربية، في الديمقراطية واقتصاد السوق على العالم أجمع. في دعم تلك الرؤية الأمريكية، حيث يؤكد **فوكوياما** في أطروحته على ظهور اجماع دولي حول شرعية الديمقراطية اللبرالية، كنظام للحكم بعد أن لحقت الهزيمة بكل الإيديولوجيات المنافسة لها، أخرها الايديولوجية الشيوعية بعد اندثار الاتحاد السوفياتي[22] .

ساهمت نظرية "صموئيل هنتغتون **S. Huntington** "، حول صدام الحضارات في دعم تلك الرؤية .فبالرغم من أنها أكدت على أن مصدر الصراع الأساسي في عالم ما بعد الحرب الباردة، سوف لن يكون إيديولوجيا أو اقتصاديا في المقام الأول بل سيكون ثقافيا حضاريا[23] .إلا أنه يؤمن تماما أن ذلك صراع مؤقت، فثمة نقطة أساسية واحدة يتجه نحوها العالم، وهي نقطة انتصار الحضارة الغربية الحديثة بكل مفاهيمها وقيمها[24] .

تدعمت منظومة حقوق الإنسان كثيرا، في عصر العولمة. حيث عملت منظمة الامم المتحدة إثر مؤتمر فيينا1993، على إنشاء المحافظة السامية لحقوق الإنسان في 1994، للمساعدة على فرض مبدأ الامتثال العالمي بحماية حقوق الإنسان .كما يسر التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيا الاتصال والثورة المعلوماتية، عملية نشر المعلومات على التعديات السافرة على حقوق الإنسان، التي لم يعد من الممكن إخفاءها. مما سهل من مهمة التحرك دوليا، ودعم الأمم المتحدة لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية النشطة في مجال ترقية حقوق الإنسان .

يعتبر هذا تطورا هاما في مجال حماية حقوق الإنسان. انبثق عنه تطوير أطر تجريمية لمنتهكي حقوق الإنسان، بإنشاء المحاكم الخاصة لرواندا و يوغوسلافيا[25]، وكذا تأسيس المحكمة الجنائية الدولية 2002، لمتابعة مرتكبي جرائم التصفية العرقية، الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب[26] .

لا تستخدم هذه الآليات بصفة تلقائية، بالنظر للتشابك المنفعي بين الفواعل الدولية، خاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، بل تخضع لمنطق الازدواجية في التعامل مع قضايا حقوق الانسان. حيث باتت هذه القوى تستخدم مبدأ عالمية حقوق الإنسان لفرض، السيطرة السياسية الغربية والأمريكية خاصة، على الأنظمة الحاكمة والشعوب التابعة لها، والتحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم، خدمة لمصالحها على حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية[27]. فالإستراتيجية الغربية الامريكية في نشر منظومتها القيمية، تقوم على فرضية أساسية مفادها كل من يقاوم سياستها، لا بد من تقويمه و وضعه على المسار الطبيعي، لأنه المسار الوحيد والصحيح[28] .

من جهة أخرى، يمكن النظر إلى تطوير قواعد التدخل الإنساني، تماشيا مع سبيل عولمة حقوق الانسان. حيث أخذ مجلس الأمن بعد نهاية الحرب الباردة، بالتفسير الواسع لمفهوم التهديد بالسلم والأمن الدوليين. ليشمل النزاعات المسلحة الداخلية، التي تعرف انتهاكات خطيرة وجسيمة لحقوق الإنسان[29]، وهو ما منح مبررا شرعيا للتدخل الإنساني، على مستوى جماعي في إطار الأمم المتحدة أو على مستوى أحادي، استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق المؤسس للهيئة. و شكل أحد الاستثناءات الجديدة لمبدأ عدم التدخل التي فرضتها قواعد القانون الدولي المعاصر[30] .

وقد تطور إلى مبدأ **مسؤولية الحماية** (*) . فتمخض عن ذلك التخطيط للتدخل عسكريا، لأغراض إنسانية في أية بقعة من العالم تفكر بالخروج على السيطرة الامريكية، لأن العالم يراد له أن يسير وفق القانون والرؤية الأمريكيين[31] .

المحور الثاني: موقف الأمم المتحدة من قضيتي دارفور وجمهورية إفريقيا الوسطى

أولا- الأمم المتحدة والأزمة الانسانية في إقليم دارفور

خلف الصراع الذي انفجر في إقليم دارفور غرب السودان في مطلع عام 2003، كنتيجة لسلسلة من الأحداث والقرارات المترابطة خلال الفترة من 1990-2002[32] .سياسية واقتصادية وأمنية وبيئية، أخرجته من دائرة المحاولة للحصول على الموارد[33]، إلى صراع قبلي على طول خطوط التقسيم العرقي العربي الأفريقي. الذي تطور إلى مجابهة مسلحة، بين **حركات التمرد**(*) والحكومة المركزية[34] . ما بين 200 ألف. إلى 300 ألف قتيل، وحوالي 1.200.000 نازح، 200.000 لاجئ في التشاد[35]، كما تم تشريد 1.450.000 من بينهم 650.000 تم تجميعهم في معسكرات وتجمعات بلغ عددها على التوالي 21 معسكر و38 تجمع، تدمير كلي لـ 600 قرية وجزئي لأكثر من 800 قرية، تدمير 869 مصدر للمياه من السدود والآبار، تدمير 356 مرفق صحي من مستشفيات ومراكز صحية وصيدليات، الأمر الذي أدى إلى معاناة المواطنين في الحصول على العلاج والدواء. تدمير 475 مدرسة[36] .أما من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، فقد تسبب النزاع في تمزق النسيج الاجتماعي في الإقليم، واختلال عجلة الاقتصاد، بسبب توقف النشاط الزراعي، اكتظاظ المدن بالنازحين، وتدني الخدمات بها وتفشي البطالة والفقر[37] .

صاحب اندلاع الصراع في اقليم دارفور في مطلع عام 2003، حالة استنفار إقليمية ودولية، إعلامياً ودبلوماسيا، بصورة لم يشهدها نزاع محلي في العالم من قبل. بحيث أصبحت دارفور خلال العام 2004 مزارا لمعظم القادة الغربيين. كزيارة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان **Kofi Annan** ووزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس **Condoleezza Rice**، وزيارة خافيير سولانا **Javier Solana** رئيس مجلس العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، الذين وصفو ما يحدث في دارفور بأسوأ أزمة إنسانية في العالم[38] .

كما ساهم الإعلام الغربي الأمريكي والبريطاني خاصة في الاهتمام بمشكلة دارفور، فتمخض عن ذلك تدويل القضية. وإدراجها ضمن جدول اعمال مجلس الامن التابع للأمم المتحدة، وإعطائها مساحة كبيرة من المناقشات. وتبعا لذلك عقد مجلس الأمن جلسته الأولى حول دارفور في 11 جوان 2004 تحمل الرقم 4988، بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية[39] .وقد أصدر 22قرار بشأن القضية، تدور في إطار الحد من الإبادة الجماعية ضد سكان دارفور من قبل السلطة المركزية في الخرطوم، والتدخل الأممي وإمكانية استخدام القوة[40] . أبرزها:

اعتبر القرار رقم **1556** المؤرخ في **2004/07/30** الوضع في دارفور، وضعا يهدد السلم والأمن الدوليين، يحتم على المنظمة التصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الهيئة الاممية[41]. وهو ما لم تصوت عليه الصين معتبرة أن ما يحدث في دارفور شأنا داخليا ، لا يشكل ابادة جماعية. وأنه يمكن حل الازمة بوساطة سياسية دون الحاجة لتدخل دولي[42] .

نص القرار رقم 1593 المؤرخ في 31 مارس 2005 على إحالة الوضع القائم في دارفور منذ جويلية 2002 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية[43]؛ وإرسال لجنة أممية لتقصي الحقائق في المنطقة. وبناء عليه أصدر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لوريس مورينيو أوكامبو Luis Moreno Ocampoمذكرة اعتقال في حق الرئيس السوداني عمر البشير في 2008/07/14 بدعوى ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، بالرغم من أن السودان لم تكن عضوا في الاتفاقية المنشئة لها.[44]

ينص القرار رقم 1706 المؤرخ في2006/08/31 على وضع خطة وجدول زمني للانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور[45]. وهو القرار الذي توج سلسلة من الضغوط الخارجية والمحاولات المستمرة لتدويل القضية، أعدت مشروعه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا. وقد رفضت الحكومة

السودانية القرار، بدعوى أنه اتخذ دون تشاور مع الحكومة السودانية[46].

نص القرار رقم **1769** المؤرخ في 2007/07/31 على تنفيذ عملية أولية مختلطة، بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مدتها 12 شهرا . بعد القبول بمبدأ التشاور الكامل مع الحكومة السودانية في صياغة القرار الجديد، والتخلي عن فكرة نقل ولاية عملية التدخل في دارفور من الإتحاد الإفريقي إلى الأمم المتحدة[47].

- الأمم المتحدة وجريمة التطهير العرقي في جمهورية إفريقيا الوسطى:

يعتبر التاريخ السياسي الحديث لجمهورية أفريقيا الوسطى، المستعمرة الفرنسية السابقة، مليئا بالانقلابات والفوضى السياسية. شهد في فترات متفرقة صراعات مسلحة دامية، آخرها الحرب التي اندلعت في ديسمبر 2012. حين تكون تحالف سيليكا الذي يشكل الدرع العسكري لتحالف الأحزاب المعارضة-ينتسب إليها مختلف القوميات المسلمة-[48].

تمكن تحالف السيليكا من الإطاحة بالرئيس فرانسوا بوزيزيه François Bozize الذي ترأس الدولة من 2003 إلى2013، وسيطر على الحكم في مارس 2013، ونصب زعيمه ميشال جوتوديا **Michel Gautudia** كأول رئيس مسلم في دولة غالبية سكانها من المسيحيين[*]. وشكل حكومة انتقالية في أفريل 2013، تحت مسمى المجلس الوطني الانتقالي. ولكن نتيجة لعجز الرئيس جوتوديا عن احتواء الوضع وإعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد، جاءت حالة الرفض في أوساط الأغلبية المسيحية، وتشكلت ميليشيات "**انتي بالاكا**" في بانغي والمحافظات الغربية، ابتداءً من شهر ماي 2013. الأمر الذي غير مجرى الأزمة التي كانت أساسا من اجل تظلمات سياسية واقتصادية من قبل تحالف السيليكا المعارض، إلى صراع ديني ودموي ضد المسلمين[49].

مارست ميليشيات -انتي بالاكا. التي أعلنت نفسها ممثلة للطوائف المسيحية، في غرب ووسط البلاد عمليات قتل وحشية ضد المدنيين المسلمين. تضمنت الحرق والتمثيل بالجثث وبتر الأعضاء وتدمير المساجد، وتهجير أعداد كبيرة من السكان المسلمين. وقد تم تفريغ العاصمة بانغيمن المسلمين حيث لم يتبق سوى نحو ألفي مسلم من قرابة 250 ألف، متحصنين في المسجد المركزي. وتعرض المسلمون لعمليات نهب لممتلكاتهم وهدم لمنازلهم، بالإضافة إلى هدم نحو 400 مسجد[50].

كما أرغمت بعض المسلمين العائدين إلى المناطق التي شهدت عمليات تطهير عرقي في غرب البلاد، على هجر دينهم أو التحول إلى اعتناق المسيحية .وفي أكتوبر 2014 كان قد لقي ما يربو على 5,000 شخص مصرعهم في أتون العنف الطائفي، رغم وجود القوات الدولية. ومع ذلك لم تنشر الصفحات الكبرى في العالم شيئا يذكر عن التعذيب والاغتصاب والقتل الجماعي الذي تفشى في البلاد[51]. وقد بلغ عدد النازحين 410,000 نازح، بينما فر نحو 420,000 شخص إلى البلدان المجاورة[52]. من بينهم حوالي 97000 لاجئ، في مخيمات بجنوب التشاد، ونحو 238,517 لاجئ يعيشون في ظروف مزرية في مخيمات مزدحمة، على المناطق الحدودية مع الكاميرون، بينما عبر ما لا يقل عن 130,000 لاجئ الحدود من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الكاميرون .

تريثت الأمم المتحدة في بداية الازمة قبل أن ترسل في نهاية المطاف، قوة لحفظ السلام بجمهورية أفريقيا الوسطى في 2014. بعد أن نجحت الميلشيات المسيحية المعروفة باسم "انتي بالاكا "المدعومة فرنسيا، في الترويج والقيام بحملات إعلامية ضخمة في الخارج[53].

قادت فرنسا المدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الجهود داخل الأمم المتحدة، معتبرة أن الصراع في جمهورية إفريقيا الوسطى، قد خرج من دائرة الشؤون الداخلية للدولة، وأصبح يهدد البلدان المجاورة والسلم والأمن الدوليين. وتحت هذا المبرر استطاعت إقناع مجلس الأمن ومن خلاله المجتمع الدولي، بضرورة التدخل لحل هذا الصراع .

أصدر مجلس الامن القرار رقم **2127 لعام** 2013 ، بالإجماع وفق الفصل السابع الذي يقضي بتفويض فرنسا بالتدخل عسكرياً في إفريقيا الوسطى، وإنشاء قوة أكثر قدرة على التعامل، تقودها القوات الفرنسية وصلت إلى أكثر من 1000جندي[54].

أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، عن إجراء تحقيق أولي في أعمال العنف التي وقعت، لكن لم تصدر

المحكمة أمراً بالقبض على أي شخص آخر من زعماء الحكومة أو الجماعات المسلحة، ممن يُحتمل أن يكونوا قد ارتكبوا جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية، وألقي القبض على عناصر من الرتب الدنيا في الجماعات المسلحة. ما ساهم في استمرار النزاع .

لم تفلح بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى في إيقاف أو منع الانتهاكات في المنطقة[55] .

المحور الثالث: ازدواجية المعايير في سلوكيات الأمم المتحدة اتجاه قضيتي دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى

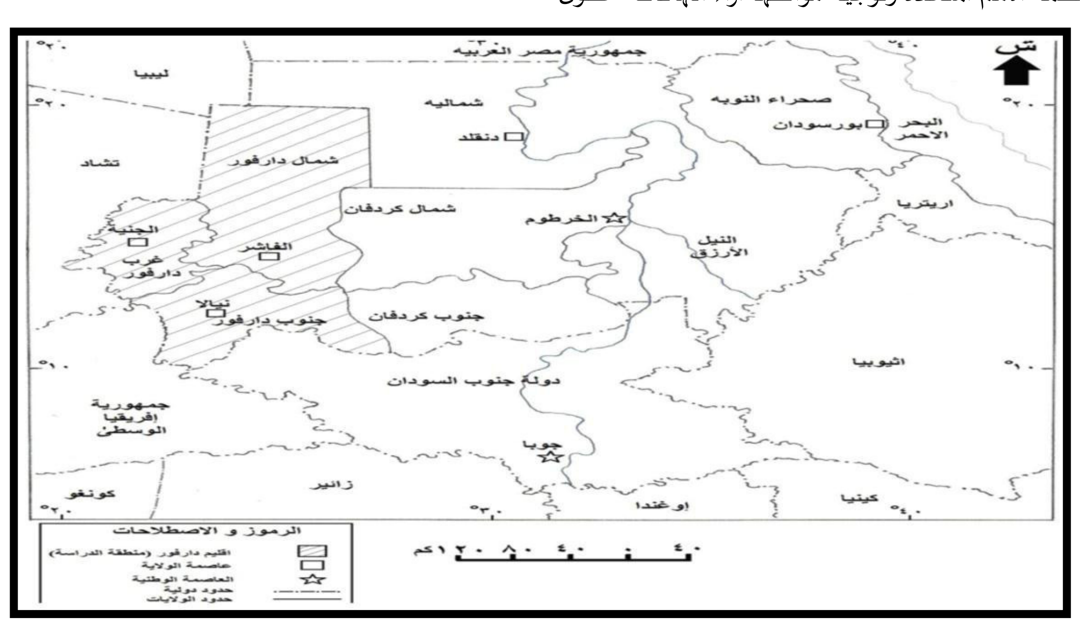
يقصد بازدواجية المعايير في سلوكيات منظمة الأمم المتحدة، انتهاج سياسة الكيل بمكيالين في قياس المشكلات والقضايا الدولية. التي من بينها قضايا حقوق الانسان، وتقييمها وطرق التعامل معها. وترجع أسباب الازدواجية في مواقف الأمم المتحدة من قضايا حقوق الانسان إلى سببين اثنين، أولهما اقتصادي مرتبط بنوايا استعمارية والثاني حضاري مرتبط بأبعاد قيمية[56] .

من الناحية الاقتصادية، تسعى الدول الفاعلة على مستوى منظمة الامم المتحدة إلى ضمان تفوقها الاقتصادي، من خلال تنويع مصادر تأمين احتياجاتها من الموارد الطبيعية. ولأجل ذلك تعمل جاهدة للتأثير على قرارات منظمة الأمم المتحدة وتوجيه مواقفها ازاء انتهاكات حقوق الانسان، من منظور حفظ مصالح تلك الدول، وليس من منظور حماية حقوق الانسان .

لعب العامل الاقتصادي، في قضية دارفور، دورا مهما في دفع الولايات المتحدة الامريكية، كأبرز قوة فاعلة على مستوى الهيئة الأممية في عالم ما بعد الحرب الباردة، نحو تدويل القضية وإدراجها على جدول أعمال مجلس الأمن، ودعموا إصدار القرارات الدولية، بما يخدم أهدافها واستراتيجياتها في المنطقة .

فبالرغم من الشعارات الإنسانية، إلا إن إيديولوجية الخطاب السياسي الأمريكي رمت في حقيقتها إلى أبعاد مرتبطة بمصالح حيوية. نابعة من الإدراك الأمريكي لموقع السودان الإستراتيجي داخل إفريقيا، الذي يمثل حلقة وصل بين افريقيا شمال الصحراء وجنوبها. ويشكل نقطة انطلاق للسياسة الأمريكية في إفريقيا[57] . التي تهدف إلى ربط نفط دارفور بشبكة انابيب إلى تشاد ليلتقي بخط الانابيب الذي تم انشاؤه من حقول نفط تشاد إلى ميناء كوربي الكاميروني بساحل المحيط الاطلسي، بطول اكثر من 1000 كلم. يؤمن للولايات المتحدة الامريكية نفطا اقل تكلفة، وأكثر أمنا من نفط الشرق الاوسط[58] .

الشكل رقم 01 : موقع اقليم دارفور بالنسبة للسودان ودول الجوار الجغرافي



المصدر :إبراهيم قاسم درويش البالاني،"الأبعاد الجغرافية السياسية للصراع البيئي في دارفور"، **مجلة ديالى**، ع 65 .(جانفي)2015 ، ص. 59.

استغلال ثروات المنطقة والتحكم في الثروة النفطية

فالنفط لا يزال يلعب دورا كبيرا في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة بعد أن أبانت الاكتشافات، عن وجود كميات كبيرة من البترول في مناطق مختلفة في دارفور تقدر بـ **3** مليار برميل، إذ يصل الإنتاج الحالي إلى 350 ألف برميل يوميا، **بتوقعات بأن يصل إلى 500 ألف برميل** في حالة استقرار الوضع السياسي .ومع الإكتشفات المستمرة يتوقع أن يصل إجمالي احتياطات النفط المحتملة في دارفور إلى خمسة مليار حتى عشرة مليار برميل في جميع الأحواض الستة في الاقليم[59]، لهذا عملت الولايات المتحدة على تهدئة الأوضاع السياسية في السودان حتى يتسنى لها الاستفادة من الثروات السودانية خاصة من النفط والاستحواذ على بقية الثروات المعدنية على غرار اليورانيوم، حيث يمتلك دارفور واحد من أكبر وأنقى 3 حقول يورانيوم في العالم. والنحاس إذ يمتلك الاقليم واحد من 4 أكبر حقول للنحاس في العالم[60].

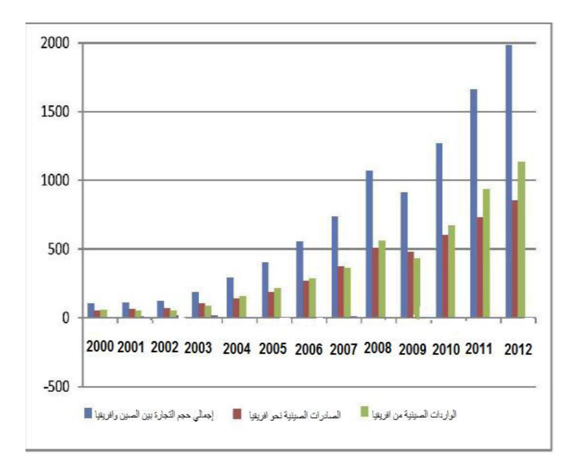
الشكل رقم: امتداد اكتشفات الحقول النفطية في اقليم دارفور



المصدر:http://nileconfluence. blogspot. com

شكل التغلغل الصيني في إفريقيا بدوره، تحديا وتهديدا كبيرين **للولايات المتحدة الأمريكية** في المنطقة، التي تسعى للسيطرة على مواردها وثرواتها الاقتصادية الهائلة خاصة في السودان. لاسيما وأن الصين تجمعها علاقات سياسية واقتصادية وطيدة مع كل الدول الافريقية، خاصة منها الغنية بالموارد، وتحصل على ثلث احتياجاتها من النفط من إفريقيا[61]. وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا بسرعة خلال العقد المنصرم؛ اذ قفز من 10. 6 مليارات في عام 2000 إلى 150 مليارًا في العام 2010، ثم إلى 166. 3 مليارا في عام 2011. وبلغ 198. 49 مليارا في سنة 2012بمعدل زيادة قدره 19. 3%علىعام2011وتشير بعض التقديرات الأولية إلى أن حجم التجارة في2013 تجاوز 200 مليار دولار .[62]

الشكل رقم 03:حجم التجارة بين الصين وإفريقيا 2000-2012، بالمليون دولار .



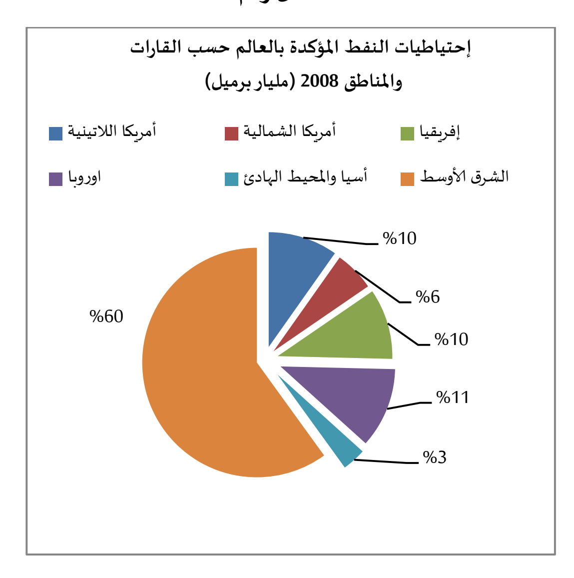
المصدر: www. ahram. org. eg/NewsPrint/478116. aspx

أما من الناحية الحضارية والقيمية، فلا زالت التحذيرات التي أطلقها " صموئيل هنتغتون " في تسعينيات القرن الماضي، تتحكم في توجيه سلوكيات القوى الكبرى الفاعلة على مستوى منظمة الأمم المتحدة، إزاء قضايا حقوق الانسان .

قامت اطروحة "هنتغتون" على اعتبار الاسلام العدو المحتمل لعالم ما بعد الحرب الباردة، لكونه الوحيد الذي يملك مقومات زعزعة الهيمنة الغربية. نتيجة إدراك الحكومات الاسلامية مدى حاجاتها إلى العودة إلى الافكار والممارسات والمؤسسات الاسلامية، التي تمكنها من تحقيق تطور وطفرة اقتصادية بعيدا عن الايدولوجيا الغربية وفلسفتها الليبرالية. لكون الاسلام يمثل مصدرا للاستقرار

والشرعية. كما يمثل مصدرا للقوة[63]، نظرا لتمتع تلك الحكومات بثروات نفطية هائلة، يقوم عليها كيان الحضارة الغربية، خاصة دول الشرق الأوسط[64]. التي تبلغ حصتها من احتياطي النفط العالمي 754. 1 مليار برميل أي ما يعادل 60% من إجمالي إحتيطات النفط المؤكدة بالعالم[65]، كما يتضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 04



المصدر :الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة، الجماهيرية الليبية 25/26 سبتمبر 2010،

أكد" هنتغتون "على أن خطر الاسلام سيستمر في القرن والواحد و العشرين، نظرا للزيادة المستمرة في عدد سكان الدول الاسلامية، خاصة فئة الشباب الذين يغذون بأعدادهم الهائلة صفوف الحركات الأصولية. ويساهمون في قيادة الحركات الاحتجاجية، والثورات المطالبة بالتغيير. لأنه تاريخيا قد ثبت وجود مجموعات عمرية شبابية كبيرة في الحركات الاحتجاجية[66].

أثبتت هذه الرؤية التي سادت، على إثر موجات التغيير التي اجتاحت عديد الدول العربية ابتداء من سنة 2010 في كل من: تونس، مصر، ليبيا، البحرين، اليمن وسوريا مطالبة بالتغيير، حيث شهدت هذه الدول نموا متسارعا في أوساط الشباب، خاصة الفئة العمرية لأقل من 25 سنة[67]، والذين كانوا في مقدمة الاحتجاجات في تلك الدول. كما يتضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 01 : إجمالي عدد الشباب الاقل من 25 سنة نسبة إلى عدد السكان في العالم العربي بالمليون نسمة

الدولة	اجمالي عدد السكان بالمليون نسمة	اجمالي عدد الشباب الاقل من 25 سنة بالمليون نسمة	النسبة المئوية لعدد الشباب الاقل من 25 سنة
تونس	*10. 7*	*4. 51*	*42. 2%*
مصر	*84*	*43. 93*	*52. 3%*
ليبيا	*6. 5*	*3. 22*	*47. 4%*
الاردن	*6. 5*	*3. 536*	*54. 4 %*
سورية	*21. 1*	*12*	*55. 2%*

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:
http://www. un. org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14. pdf
تقرير التنمية البشرية للعام 2013، دراسة : لوليد عبد الحي، العالم العربي في 2013: الاتجاهات السياسية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013) ، ص. 2 .

فكما نلاحظ، أن عدد الشباب قد قارب النصف نسبة إلى إجمالي عدد السكان في مختلف الدول العربية التي شهدت انتفاضات شعبية مثل تونس، في حين تجاوزه في دول أخرى مثل سورية.

توقع "هنتغتون" أن نسبة تزايد المسلمين في العالم ستبلغ نسبة 20 % في سنة 2000، بينما تفوق نسبة 30% في سنة 2025. كما سيستمر نمو عدد الشباب في أوائل العشرينيات من العمر حتى سنة 2010، وبذلك يصبح الاسلام ككل وليس فقط الحركات الأصولية، يشكل تهديدا على المجتمع الدولي[68].

في هذا السياق، جاء في دراسة حديثة صادرة عن مركز **بيو** لأبحاث الديانات الامريكي، بأن نسبة تزايد السكان من المسلمين في العالم كافة، قد بلغت نسبة 23. 4 % في سنة 2010، بينما قد تصل إلى29. 7 %في سنة 2050، متفوقة بذلك خلال الاربع عقود القادمة على كافة الديانات، مع تقارب كبير مع الديانة المسيحية **(أنظر الجدول رقم2)**، خاصة فئة الشباب التي شهدت ارتفاعا ملحوظا، بلغ نسبة 60%، وباتت تمثل الشريحة الكبرى في نسبة النمو مقارنة ببقية الفئات العمرية[69].

الجدول رقم 02 : حجم توقعات الزيادة السكانية في العالم حسب الديانة الوحدة: بالمليون

الديانة	عدد سكان العالم 2010	النسبة المئوية لعدد سكان العالم في 2010	توقعات نمو حجم السكان للعام 2050	النسبة المئوية لتوقعات نمو حجم السكان 2050	حجم الزيادة السكانية بين 2010-2050
المسيحيون	2.168,330	%31,4	2.918,070	%31,4	749,740
المسلمون	1.599,700	%23,2	2.761,480	%29,7	1.161,780
ليس لهم أي ديانة	1.131,150	%16,4	1.230,340	%13,2	99,190
الهندوس	1.032,210	%15	1.384,360	%14,9	352,140
البوذيون	487,760	%7,1	486,270	%5,2	-1,490
ديانات شعبية	404,690	%5,9	449,140	%4,8	44,450
ديانات أخرى	58,150	%0,8	61,450	%0,7	3,300
اليهود	13,860	%0,2	16,090	%0,2	2,230
العدد الإجمالي	6.895,850	%100	9.307,190	%100	2.411,340

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Demographic Study(April2015), in: www. pewforum. org/2015/04/02/religious-projections-2010-2050/

يـوحي، مـا تـم الإشـارة إليـه، بـأن توقعـات "صـموئيل هنتغتون" أخذة في التحقق، وهو ما زاد من تصعيد الحملات الغربيـة ضـد مسـلمي العـالم. وعمـق مـن تقـاعس المجتمـع الدولي ازاء انتهاكات حقوق المسلمين في العالم.

لاقى منطق صدام الحضارات قبولا من قبل العديد من الكتـاب الغـربيين ولاسـيما المقربـون منهم مـن مراكـز صـنع القـرار "**كمورافشــيك**" الــذي يـرى أن دخــول التيــارات الاسلامية معترك السلطة في تلك الدول سوف يشكل خطرا كبيرا على المصالح الامريكية.[70]

يفسر لنا ذلك انزعاج الدوائر الغربية بشكل كبير من التمكين الذي حظي به المسلمون في عهد الحكومة الجديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لذلك كان التخطيط للتدخل العسكري الفرنسي المدعوم من قبل الولايات المتحدة لانتزاع سيطرة وإشراف المسلمين على السلطة. وليس لحماية حقوق الانسـان، بـدليل أن القـوات الفرنسـية قـد قامـت في ديسمبر2013، بالتعاون مع القوات الأفريقية الموجودة في البلاد بنزع أسلحة أكثر من سبعة آلاف من مقاتلي" سيليكا"، ووضعهم في ثكنات مختلفة بالعاصمة، ولم يحدث يتم وضع حـد لمليشـيات" انتي بلاكا"، وتم أيضا إضعاف حكومة "جتديوتوديا "عسكريا، بينما لا يوجد أي دعم سياسي لمقاتلي سيليكا.

تعززت هذه الخطوات بالدعوة العلنية من قبل الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند بأن على الرئيس ميشيل الاستقالة لإجراء انتخابات مبكرة. وهو ما حدث بالفعل، اذ استقال زعيم سيليكا ورئيس جمهورية إفريقيا الوسطى" ميشيل جوتوديا "من منصبه، على إثر ضغوط من المجتمع الدولي في 10 جانفي 2014.[71]

يبرز الأمر ذاته، في الحالة المصرية حيث أفاد تقرير لمنظمة **Human Rights Watch** بأن عملية فك الاعتصام التي تعرض لها المعتصمين المدنيين بمصر بميدان رابعة العدوية للمطالبة بعودة الرئيس مرسي المنتمي لحركة الاخوان المسلمين، و المنقلب عليه من قبل مؤسسة الجيش، قد تمت بطريقة ممنهجة من قبل قوات الجيش المصري راح ضحيتها 810 شخص خلال يوم واحد فضلا عن أكثر من 42. 000ألف شخص بين المعتقلين والجرحى.[72]

لم تتحرك الامم المتحدة إزاء تلك الابادة، بالرغم من ذلك كله، نظرا لعدم تحرك الولايات المتحدة الأمريكية لتدويل القضية على مستوى مجلس الأمن. لكونها لم ترحب بنظام الاخوان الذي رأت فيه خطرا على مصالحا الاستراتيجية في منطق الشرق الأوسط التي على رأسها حماية وضمان الأمن الإسرائيلي.

خاتمة

نخلص في الأخير أن عمليات العولمة قد أفضت فعلا إلى خلق ظروف ملائمة لإلغاء دور منظمة الأمم المتحدة كمؤسسة دولية منوطة بحفظ وصيانة حقوق الانسان، بدليل مواقفها من قضيتي إقليم دارفور وجمهورية إفريقيا الوسطى.

بات الحديث يدور، اليوم، يدور حول أدوار القوى الكبرى الفاعلة على مستوى مجلس الأمن، بدل دور الأمم المتحدة في التعاطي مع قضايا انتهاكات حقوق الانسان في مناطق مختلفة من العالم، خاصة منها في افريقيا الغنية بالموارد الطبيعية والثروات المعدنية المحركة للاقتصاديات

الكبرى. التي باتت تمثل وجهة استراتيجية لكل من الصين الراغبة في الحفاظ على وتيرة نمو اقتصادي عالية، تدخلها في نادي الدول الكبرى. والولايات المتحدة الأمريكية التي ترغب وتسعى باستمرار إلى الحفاظ على مكانتها في أعلى هرم النظام الدولي. وفرنسا وبصفة أقل بريطانيا اللتان تسعيان للحفاظ على مجالهما الحيوي التقليدي المتمثل في معظم الدول الإفريقية، التي لطالما مثلت مستعمراتهما القديمة. وحتى إسرائيل .

نتيجة لتلك الأزمات، عرف خطاب حقوق الانسان على المستوى العالمي، تحولا جذريا لما بدأ التوجه نحو استعمال مصطلحات العالمية من قبل بعض القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الامريكية من خلال طرح مرجعتيها الحقوقية كخيار وحيد. للتعبير في حقيقة الأمر عن مصالح محددة اقتصادية وحضارية في غالب الأحيان .في ظل إعادة تشكيل مبادئ التدخل الانساني .

ترتب عن ذلك، نتيجة لما ذكرناه، عدم فسح المجال لأي مرجعية أخرى، تلتزم ببنود مختلف المواثيق الحقوقية، وتيسر عمل الهيئة الأممية في حماية حقوق الانسان. وتجنبها الوقوع في فخ الازدواجية والتحريك الانتقائي لقضايا الانتهاكات الإنسانية، لا بل تمكنها من ردع كل الأنظمة المنتهكة لحقوق الانسان دون تمييز، كالمرجعية الإسلامية التي حملت معايير عالمية لحقوق الانسان .

الهوامش :

[1] Hervé Persain, **Universalité Des Droits De L'homme** (Bruxelles: Centre d'Action Laïque De La Province De Liège, 2008) P.10.

[2] محمد عابد الجابري ،" **العولمة والهوية الثقافية : عشر أطروحات"، في:**

http://www.aljabriabed.net/n06_01jab_awlama.htm ، **25/12/2015** ، (20:30).

[3] محمد عمارة، **بين العالمية الاسلامية والعولمة الغربية** (القاهرة: مكتبة البخاري للنشر والتوزيع، 2009)ص.11.

[4] محمد عابد الجابري،" الديموقراطية وحقوق الانسان"، سلسلة كتاب في جريدة، **مجلة النهضة**، ع. 95 (أوت 2006)، ص.13.

[5] حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن، **عالم المعرفة**، ع.202، (أكتوبر 1995)، ص.205.

[6]-**Charter Of United Nations, Chaptre Ix : "International Economic and Social co-operation"**,Article .55, Paragraph,In: **Http://Www.Un.Org/Fr/Sections/Un-Charter/Introductory-Noe/Index.Html.**

-[7]كريمة عبد الرحيم الطائي وحسين الدريدي، **حقوق الانسان وحرياته الأساسية في المواثيق الدولية وبعض الدساتير العربية** (عمان: دار أيلة للنشر والتوزيع، 2013، ب.ت. ن)، ص.42.

[*] **الميثاق الدولي لحقوق الإنسان** :جاء ضمن ما يعرف بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، الذي أطلقته لجنة حقوق في الإنسان في دورتها الثانية المعقودة في جنيف في الفترة3-1947/12/17، على مجموعة الصكوك الجاري إعدادها في ذلك الوقت؛ وتشمل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية و الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعد هي الأساس الذي اشتقت منه مختلف الأعمال والوثائق القانونية الدولية الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة، كما أنها تتضمن مبادئ وقواعد عامة تتعلق بكل جوانب حقوق الإنسان . ولها صفة الإلزامية للدولة التي هي طرف فيه. أنظر: نسرين محمد عبده حسونة، **حقوق الإنسان...المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر** (الرياض: مكتبة الألوكة، 2015)، ص.15.

[8] عبد الصمد ناجي،" الأمم المتحدة والتدخل الانساني في إطار الواقع الدولي وأثره في حماية حقوق الانسان"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، ع.23(2010).، ص.227.

[**] **لعبت إلينور رزوفلت (Anna Eleanor Roosevelt)** الزعيمة السياسية الأمريكية وزوجة الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، بوصفها رئيسة للجنة صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، دورًا محوريًا في صياغة الإعلان .**أنظر** :لين هانت، **نشأة حقوق الانسان لمحة تاريخية**، تر: فايقة جرجس حنا (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2012)، ص.165.

[9]-Louis Henkin,"The Universality Of The Cocept Of Human Rights, "**Annals Of The American Academy Political And Social Science**,Vol.506.(November1989),P.14.

-[10]نسرين محمد عبده حسونة، **حقوق الإنسان...المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر**(الرياض: مكتبة الألوكة، 2015)، ص.15.

-[11]فيري والان، **ثلاثة خطابات حقوقية حقوق الانسان الأصول والأسس الفلسفية**، تر: محمد سبيلا وعبد السلام بن عبد العالي (القاهرة: دار توبقال للنشر، 2004)، ص.69.

[12] محمد فهيم يوسف، **حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة**، صحيفة البيان الاماراتية، التاريخ27 أوت

1998، http://www.albayan.ae ، 25/12/2016، (20.30)، تم نشر المقال في مجلة **المستقبل العربي**، ع.235،(ماي 1998.)

[13] عميمر نعيمة، **الوافيفي حقوق الانسان** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010) ص ص.36-67.

[14] Vienna Declaration and Programme of Action, Adopted by the World Conference on Human Rights in Vienna on 25 June 1993 **.http://www.ohchr.org/Documents/ProfessionalInterest/vienna.pdf**

[15] أمحند برقوق، حقوق الإنسان وإعادة البناء الإيتيمولوجي للسيادة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، **www.politics-ar.net/ar/index.php/studies/index.2.html**

[16]أمجد حسن هيقى، **أثر عولمة حقوق الانسان على مبدأ السيادة دراسة تحليلية** (القاهرة: منتدى اقرأ الثقافي، 2005)، ص.120.

[17] سعيد الصديقي،" حقوق الانسان وحدود السيادة الوطنية"، **المجلة المغربية للإدارة المحلية**، ع.50(ماي)2003 ، ص.83.

[18] محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص ص.135-137.

[19] Jens Bartelson,"Three Cncepts Of Globalization", **International Sociology**, Vol 15 (2), (June 2000), Pp180,181.

[20] محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر، مرجع سبق ذكره**، ص ص.136-137.

* **جوشوا مورافشيك :Joshua Muravchik** هو أحد أبرز باحثي السياسة الخارجية الامريكية، عمل كباحث مقيم في معهد المشروع الأمريكي، أستاذ مساعد في معهد السياسة العالمية منذ عام 1992، وأستاذ سابق في معهد السياسة الخارجية في جامعة Johns Hopkinsللدراسات المتقدمة، بكلية الدراسات الدولية المتقدمة، عمل أستاذا بمعهد جورج دبليو بوش من2012 إلى 2013، وهو باحث مقيم في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى منذ سنة 1985، هو مؤلف لإحدى عشرة كتابا، منها: تصدير الديمقراطية : مصير الوفاء لأميركا (1991)، صعود وسقوط الاشتراكية (2002)، كيف تحول العالم ضد إسرائيل.(2014)

-*محمد فهيم يوسف، **مرجع سبق ذكره.**

[22]-Francis Fukuyama, "the end of history"? **The National Interest** (Summer 1989) p.4.

[23]-Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations? ,**Foreign Affairs**,Vol.72,No.3(Summer,1993),pp.22- 25.

-[24]عبد الوهاب المسيري، **حوارات حول العلمانية والحداثة والعولمة**، تحرير: سوزان حرفي (القاهرة: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2013) ، ص.169.

[25] أمحند برقوق، **مرجع سبق ذكره.**

-[26]سعيد الصديقي، **الدولة في عالم متغير الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة**(أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2008) ص.81.

[27] صالح الرقب، بين عالمية الاسلام والعولمة الغربية، **ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر التربية الاول بعنوان التربية في فلسطين ومتغيرات العصر(غزة الجامعة الاسلامية 2004)**، ص.9.

[28]عبد الوهاب المسيري، **مرجع سبق ذكره**، ص.169.

[29] خالد حساني، "إشكاليات نظرية في مفهوم التدخل الإنساني"، **المستقبل العربي**، ع. 425،(جويلية)2014 ، ص.49.

[30] أنس أكرم العزاوي، **التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي –دراسة مقارنة** (-الخرطوم: الجنان للنشر والتوزيع، 2008)، ص.190.

* انبثق عن مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة عام2005 ، ويمثل نهجا جديد لحماية السكان من الفظائع الجماعية. عندما تكون دولة غير راغبة أو غير قادرة، على حماية مواطنيها من خسائر في الأرواح، فعلية أو مرتقبة، على نطاق واسع مع نية إبادة جماعية أو بدونها، أو تطهير عرقي حسب ما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر. أنظر :

EveMassingham, "Military Intervention For Humanitarian Purposes: Does The Responsibility To Protect Doctrine Advance The Legality Of The Use Of Force For Humanitarian Ends?", **International Review Of The Red Cross,** Vol. 91. N. 876 (December 2009), P. 804.

[31] صالح الرقب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.9، 10.

[32] عبد الوهاب الأفندي، **أزمة دارفور نظرة في الجذور والحلول الممكنة**(أبو ظبي: مركز الامارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2009)، ص.12.

[33] Olivier Duhayon,**Le Darfour: Oublié Et Pourtant Une Des Pires Crises,Humanitaires Depuis DéjàQuelques Années... ANALYSE 2006** (Bruxelle:Pax Christi Wallonie, 2006), p.3.

* **حركات التمرد:**تشمل، **حركة العدل والمساواة** التي تأسست في سنة 2003، بزعامة حسن الترابي، **وحركة تحرير السودان** تأسست في سنة 2002، بزعامة محمد نور.نظر:ليلى سيد أرباب، "الحركات المسلحة والاستقرار السياسي في دارفور"، **المستقبل العربي**، ع. 389 (جويلية2008)، ص ص87،.88

-ميليشيات الجنجويد :فرسان مسلحين مارسوا النهب المسلح والقتل والحرق. أنظر :عبده مختار موسى، دارفور :**من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى** (بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، صص.160-162.

[34] السيد عوض عثمان، دارفور مأساة إنسانية معقدة، **مجلة الانساني تصدر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، ع. 29 (خريف 2004) ، ص ص.5-9.

[35] Elodie Riche, Darfour:Quelle Gestion Des Crises Africaines?,African Union Lacks Funding For Darfur Mission»,**Financial Time**,22 Oct.2004.p.836.

[-36]عبده مختار موسى، **دارفور:من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى** (بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص ص.160-162.

[37] سمير حسي،" الأثار الانسانية لصراع دارفور"، **مجلة الانساني، مرجع سبق ذكره**، ص.9 .

[38] عبده مختار موسى،" العلاقات السودانية الأمريكية على مفترق الطرق"، **المستقبل العربي**، ع. 418 (ديسمبر 2013) ص.57.

[39] موسى ابراهيم، **قضايا عربية ودولية معاصرة**(بيروت : دار المنهل اللبناني، 2010) ص.210.

[40] إبراهيم قاسم درويش البالاني،" الأبعاد الجغرافية السياسية للصراع البيئي في دارفور"، **مجلة ديالي**، ع.65(جانفي2015)، ص.72.

[41] الأمم المتحدة، مجلس الأمن **القرار (1556) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5015، المعقودة في** 30 جويلية 2006. ص.3.

[42] حمدي عبد الرحمن،" العلاقات الصينية -الأفريقية: شراكة أم هيمنة؟"،**سلسلة كراسات استراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع 172،(فيفري 2007)، ص.8.

[43] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القرار 1593 (2005)، الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5158 المعقودة في** 31:مارس 2005، ص.1.

[44] **تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009**، حالة حقوق الانسان في العالم،**www.amnesty.org** ، ص.211.

[45] الأمم المتحدة، مجلس الأمن **القرار 1706 (2006)، الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5519، المعقودةفي** 31: أوت 2006، ص.4.

[46] عبده مختار موسى، دارفور: من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.201، 202.

[47] الأمم المتحدة، مجلس الأمن **القرار 1769 (2007)، الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته5727، المعقودة في** 31 :جويلية 2007، ص.4.

[48] Alexis Arieff &Tomas F.Husted,Crisis in the Central African Republic,**Congressional Research Service**, (August 2015),p.3.

[*] **يقدر عدد السكان** بنحو 4.4 مليون نسمة، يشكل المسلمون نسبة تقدر بنحو 25%-20 من السكان، وتوجد النسبة الأكبر منهم في شمال البلاد، في جهة حدود تشاد والسودان. فيما تبلغ نسبة المسيحيين نحو 45 -50%وباقي السكان يدينون بديانات أخرى، **أنظر:**

Alexis Arieff &Tomas F.Husted,Crisis in the Central African Republic, **Congressional Research Service**, (August 2015),p.2.

[49] وجدي علي سندي،" أفريقيا الوسطى.. مجازر وتهجير"، **تقرير خاص عن افريقيا الوسطى صادر عن منظمة التعاون الاسلامي** (جويلية 2014)، ص.4.

[50] Centrafrique: les racines de la violence, **Rapport Afrique de Crisis Group**,N°. 230, (21 septembre2015), p.7.

[51] **تقرير منظمة العفو الدولية العام 2014**، حالة حقوق الانسان في العالم، منظمة العفو الدولية، 2014 **www.amnesty.org**، ص ص.2، 3.

[52]-Alexis Arieff &Tomas F. Husted,***Ibid,p.1***.

[53] تقرير منظمة العفو الدولية، 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.7، 146، 268.

[54] الأمم المتحدة، مجلس الأمن **القرار 2127** (2013)، **الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته7072، المعقودة في 05 ديسمبر 2012**، ص.13.

[55] تقرير منظمة العفو الدولية، 2014، **المرجع نفسه**، ص.10.

[56] عبد الباقي عبد الكبير، **ازدواجية المعايير في سلوكيات منظمة الأمم المتحدة كمنبع للتطرف يهدد السلام العالمي**(اسلام أباد: الجامعة الاسلامية العالمية، ب.ت.ن)، ص.ص.150.

[57] سمرابراهيم محمد،" سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان"، **مجلة شؤون عربية**، ع.166(ربيع 2014)، ص.199.

[58] عبده مختار موسى، دارفور: من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سبق ذكره، ص**.268.

[59] أمين المشاقبة، وميرغني أبو بكر الطيب، **دارفور الواقع الجيو-سياسي الصراع والمستقبل** (عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص، ص.149، 150.

[60] -سمر ابراهيم محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص.199.

[61] حمدي عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص.5.

[62] أُلَاوَلي إسماعيل، العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال:وجهة نظر إفريقية – **مركز الجزيرة للدراسات**، ماي 2014. ص.3.

[63] صموئيل هنتغتون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، تر: طلعت الشايب(القاهرة: سطور للنشر والتوزيع، ط.2، 1999) ص ص.171-192.

[62] محمد عابد الجابري، **مسألة الهوية العروبة والاسلام... والغرب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.4، 2002) ، ص.170.

[65] الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية، **المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة 25 26/سبتمبر 2010**، الجماهيرية الليبية، ص.14.

[66] صموئيل هنتغتون، **المرجع نفسه**، ص.194.

[67] وليد عبد الحي، **العالم العربي في 2013: الاتجاهات السياسية** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013) ، ص.2.

[68] - .ص.200 **مرجع سبق ذكره**، صموئيل هنتغتون،

[69] The Future of World Religions: Population Growth Projections, 2010-2050 pew research centre religion& *publiclife*, **DemographicStudy** (April**2015**), **in: www.pewforum.org/2015/04/02/religious-projections -2010-2050/pf15-04-02_projectionsoverviewagedistribution310px,**

[70] محمد فهيم يوسف، **مرجع سبق ذكره.**

[71] تقرير منظمة العفو الدولية، 2014، **مرجع سبق ذكره**، ص.64.

[72] **All According to Plan The Rab'a Massacre and Mass Killings of Protesters in Egypt**,Human Rights Watch report (United States of America,August2014) pp.6, 7.